# قضية فلسطين في العلاقات العربية التركية

## (١٩٤٥ – ١٩٦٧)

**عبد الرحمن قدوري**

أستاذ مؤقت التاريخ الوسيط
قسم التاريخ والآثار
جامعة تلمسان – الجمهورية الجزائرية



**الاستشهاد المرجعي بالدراسة:**

عبد الرحمن قدوري، قضية فلسطين في العلاقات العربية التركية (١٩٤٥ – ١٩٦٧).- دورية كان التاريخية.- العدد السادس والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٤. ص ٧٥ – ٨١.

www.kanhistorique.org

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء



### مُلَخّص

نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن إشكالية التغير والتحول المستمر في مواقف السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربية وخاصة قضية الصراع مع إسرائيل، وماهية المحددات الداخلية والخارجية للسياسة التركية، باعتبار تركيا دولة إقليمية لها وزنها التاريخي والسياسي والاقتصادي، وبالتالي نجد لها ارتباطًا وثيقًا بالمنطقة وقضاياها، وسواء رغبت تركيا أم لم ترغب فموقعها الاستراتيجي الهام بين ثلاث مواقع ساخنة في العالم (البلقان، القوقاز، الشرق الأوسط) يجعلها محل ترصّد وترقّب من جميع الأطراف، ويجعلها في موقع قريب من القوى العالمية في كل الظروف. عرفت العلاقات العربية التركية في فترة الدراسة مرحلتين، برزت المرحلة الأولى مع ظهور صراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى الضغط المتزايد على تركيا من طرف الاتحاد السوفييتي إلى توجهها نحو الغرب، بقبول الاستفادة من مشروع ترومان الاقتصادي، والانضمام إلى الأحلاف العسكرية الغربية مما أدى إلى توتر علاقاتها مع الدول العربية خاصة بعد اعترافها بإسرائيل. أما في المرحلة الثانية وهي فترة ما بعد الستينات فنجد أن تركيا اتجهت نحو تبني مواقف متوازنة تجاه قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بسبب تخلي الغرب عنها في أزمة قبرص سنة ١٩٦٤م، ودعم العرب للقبارصة اليونان، وسعت تركيا في الفترة اللاحقة إلى تحسين علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي باستغلال منظمة المؤتمر الإسلامي كفضاء للتعاون والتقارب.


### مُقَدِّمَة

عرفت تركيا في النصف الأول من القرن العشرين، تغيرات سياسية عميقة، خاصةً في عهد مصطفى كمال أتاتورك حيث انتقلت من الإمبراطورية العثمانية ذات الامتداد الواسع في العالم العربي وشرق أوروبا إلى دويلة محتلة معظم أراضيها مع نهاية الحرب العالمية الأولى، مما فرض على الأتراك بقيادة أتاتورك ضرورة تحرير البلاد من هيمنة الحلفاء، وإعادة بناء الدولة. جاء أتاتورك بمجموعة إصلاحات سياسية واجتماعية أدت إلى فتور في علاقات تركيا بالعالم العربي والإسلامي، مما انعكس سلبًا على قضية فلسطين، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، وقيام إسرائيل بدعم من الغرب. وتمثل قضية الصراع العربي الإسرائيلي عاملاً أساسيًا ومحوريًا في مسار العلاقات العربية التركية، فقد تأرجح الموقف التركي منها بين التأييد والحياد على حسب الظروف الدولية والإقليمية، وعلى حسب المصالح القومية التركية في المنطقة والتي ترتبط بشكل كبير بالمصالح الأمريكية.

ومن هنا تبرز أهمية الموضوع، حيث نحاول إبراز مواقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي، وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في ذلك، خاصةً صراع الحرب الباردة وتداعياته على حوض البحر الأبيض المتوسط. ويرجع سبب اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

البحث عن أسباب توجه تركيا إلى الغرب وتبنيها سياسة معادية للعرب وقضاياهم، خاصةً في الفترة ما بين (١٩٤٥) و(١٩٦٧)، حيث خاض العالم العربي صراعًا متعدد الأطراف ضد الاستعمار الفرنسي والبريطاني، ثم إسرائيل، وظهور حالة الاستقطاب في المنطقة في إطار صراع الحرب الباردة. وقد اعتمد الباحث على بعض من المصادر والمراجع منها كتاب "العلاقات العربية التركية من منظور عربي" الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية، وكتاب "تركيا والشرق الأوسط" لمؤلفه فيليب روبنس، ورسالة الدكتوراه لهدى محمود درويش، بعنوان: "علاقة تركيا باليهود وإسرائيل وأثرها على البلاد العربية (١٦٤٨ - ١٩٩٩)".

## أولاً: تركيا وقيام إسرائيل ١٩٤٨

كانت المطالب الإقليمية السوفيتية سنة ١٩٤٦ من تركيا عاملاً أساسيًا في توجه السياسة التركية نحو الغرب، إذ بعد إعلان تركيا الحرب على دول المحور في ١٩ مارس ١٩٤٥ ، قرّر الاتحاد السوفيتي إنهاء معاهدة الصداقة والحياد مع تركيا الموقعة سنة ١٩٢٥، وذلك في مذكرة بعث بها إلى الحكومة التركية في (٧ أغسطس ١٩٤٦) اتّهم فيها الأتراك بخرق معاهدة مونترو الموقعة في (٢٠ يونيو ١٩٣٦)، والخاصة بتنظيم الملاحة في المضايق التركية الشهيرة (البوسفور والدردنيل)، والتي أعادت لتركيا إشرافها العسكري على هذا الممر الاستراتيجي الهام. وطلب الاتحاد السوفيتي في مذكرته لتركيا شروطًا جديدة بين الدولتين أهمها منح القواعد العسكرية للاتحاد السوفيتي في المضايق التركية وتعديل معاهدة مونترو، ويعتبر هذا الإجراء من جانب الاتحاد السوفيتي بداية نشوب الحرب الباردة بينه وبين تركيا.[١]

وتبعًا لذلك، فقد كان الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة وإنجلترا لتركيا ضد هذه المطالب هي المعاملات الأساسية التي حكمت سياسة تركيا الخارجية منذ ١٩٤٦، وبالتبعية فقد اعتبرت تركيا سياستها الشرق أوسطية مجرد امتداد لسياستها المنحازة للغرب، الذي كان هدفه الرئيس خلق نظام دفاعي ضد الاتحاد السوفيتي والشيوعية، كذلك فإن هذه السياسة أعطت دفعة جديدة للتوجه التركي نحو التأثر بالفكر والثقافة الغربية، وهذا في حد ذاته زاد من تورط السياسة الخارجية لتركيا في اتجاهها نحو الغرب مما انعكس على مواقفها من قضايا الصراع بالمنطقة وأهمها قضية فلسطين،[٢] أما في فلسطين فقد كان الوضع متأزمًا للغاية نتيجة تصاعد الهجمات الإرهابية الصهيونية على الإنجليز، وتزايد السخط العربي على الوضع، مما اضطر بريطانيا إلى رفع القضية إلى الأمم المتحدة لتتخلص من المشكلة، هذه الأخيرة التي أوفدت لجنة دولية إلى فلسطين لدراسة الوضع، تضم ممثلين عن إحدى عشر دولة، وبالرغم من أنه لم يكن بين هؤلاء ممثل عن الدول الكبرى، إلا أن تشكيلها كان في غير مصلحة العرب، بسبب ما عرف عن مواقف معظم حكومات الممثلين المتأثرة بسياسة الولايات المتحدة، وبالصهيونية العالمية.

وبالفعل فقد أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب، ووافقت عليه الولايات المتحدة على الفور، وعقبها مندوب الاتحاد السوفيتي بتأييد قرار التقسيم بقوة وإصرار، الأمر الذي كان مخالفا لما عرف عن عداء الاتحاد السوفيتي للصهيونية.[٣] وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، التأمت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على مشروع التقسيم، عارضت تركيا القرار، إلى جانب الدول العربية ومع عدد قليل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبالتالي نالت نصيبها من الهزيمة التي مُني بها العرب حين تم الموافقة على القرار، بتصويت (٣٣) دولة مع القرار مقابل (١٣) دولة ضده وامتناع (١٠) دول عن التصويت.[٤]

منذ تأسيس الجمهورية التركية كانت سياستها دعم مبدأ تقرير المصير، وبالنظر إلى الأكثرية العربية البارزة التي تبلغ أكثر من (٦٠%) من السكان في فلسطين المنتدبة سنة ١٩٤٧، كان يجب لتقرير المصير أن يؤدي إلى تشكيل دولة موحدة خاضعة للأكثرية العربية، بدلاً من الدولة اليهودية التي نشأت. وتمسكت تركيا بهذه السياسة فور قرار الأمم المتحدة بالتقسيم رافضة في البداية الاعتراف بالدولة اليهودية.[٥] وقوبل موقف تركيا بالاستحسان في العالم العربي كله، حيث أرسل رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي برقية شكر إلى رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو، مع أن العلاقات لم تكن جيدة، وأظهرت الصحافة العربية نفس العواطف. إلا أن شهر العسل التركي العربي في القضية الفلسطينية لم يعمّر طويلاً، إذ تم انتخاب تركيا عضوًا في لجنة التوفيق الفلسطينية إلى جانب أمريكا وفرنسا في نوفمبر ١٩٤٨، فكان ذلك بداية لافتراق الطرق بين تركيا والعرب، وقد صوت العرب ضد قرار إنشاء اللجنة فيما صوتت تركيا للقرار.[٦]

وهكذا؛ اتخذت كل من تركيا والأقطار العربية، ولأول مرة، خطين متعاكسين فقد أصبحت تركيا عضوًا في لجنة وقفت الدول العربية ضد إنشائها، وكانت عضوية اللجنة بحد ذاتها تقتضي اتخاذ موقف العدل والحياد لأن هدف اللجنة كان "التوفيق"، فأصبح بذلك من الممكن ابتعاد تركيا عن السياسة المتماشية مع العرب واتخاذها موقف الحياد. وبعضوية اللجنة التي تضم دولتين غربيتين هما الولايات المتحدة وفرنسا بدأت تركيا في إتباع سياسة موازية للغرب على المستويين الدولي والشرق أوسطي، مبتعدة عن العالم العربي.[٧] وفي هذه الفترة أقدمت تركيا على إجراء لم يكن ليرضي العرب، ألا وهو الاعتراف بإسرائيل،[٨] فقد أدلى وزير الخارجية التركي "نجم الدين صداق" بتصريح في (٨ فبراير ١٩٤٩) قال فيه :"دولة إسرائيل هي حقيقة واقعة، واعترف بها أكثر من (٣٠) دولة"، وبعد ذلك بفترة قصيرة، أي في (٢٨ مارس ١٩٤٩) أعلن في أنقرة عن اعتراف تركيا بإسرائيل، وبذلك أصبحت تركيا أول دولة إسلامية تقوم بالاعتراف بالدولة اليهودية.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وكما ذكرنا سابقا فقد صدر هذا القرار في مرحلة كانت تركيا تدور في فلك الغرب طلبا للدعم في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وفي وقت كانت العلاقات الأمريكية– التركية تسير ضمن إطار "مبدأ ترومان"، ولهذا ليس من الغريب أن يكون القرار التركي صدر بعد أسبوع واحد من اعتراف أمريكا رسميًا بإسرائيل في (٣١ يناير ١٩٤٩)، مما يدل دلالة واضحة على أن الضغط الأمريكي على تركيا لعب دورًا كبيرًا في ذلك. ومن الواضح أن هذه التطورات في الموقف التركي لم تطمئن العالم العربي، ويبدو أن ذلك كان سببًا في امتناع تركيا عن التصويت في الجمعية العامة في (١١ مايو ١٩٤٩) على القرار رقم (٢٧٣) القاضي بقبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة، وتم ذلك بعد حرب عامي (١٩٤٨/١٩٤٩) واتفاقية الهدنة وبدعم من مجلس الأمن، وكانت تركيا ضمن الدول الإحدى عشر التي امتنعت عن التصويت في اللجنة الخاصة، أما في الجمعية العامة فكانت تركيا إحدى الدول التسع التي امتنعت عن التصويت على القرار الذي حظي بموافقة (٣٧) دولة واعتراض (١٢) دولة.[١٠]

ومنذ ذلك الحين عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية نموًا متواصلاً وتطورًا ملحوظًا، ففي سنة ١٩٥٠، وقعت تركيا اتفاقية تجارية بينها وبين إسرائيل وكانت هذه المعاهدات والاتفاقيات تتم بشكل سري أحيانًا وعلني أحيانًا أخرى. كما حدث تعاون ثقافي بين جامعة الشرق الأوسط للتكنولوجيا في أنقرة وبين المعهد الزراعي التابع للجامعة العبرية في القدس، وكان الغرض من هذا التعاون هو تقديم الخبرات الإسرائيلية للأساتذة والطلاب الأتراك. وفي سنة ١٩٥٢، ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل إلى (١٣) مليون ليرة تركية ثم قفز هذا الرقم إلى (٦٥) مليون ليرة سنة ١٩٥٣، كما تم تبادل السفراء بين تركيا وإسرائيل في نفس السنة.[١١]

وكان لهذه العلاقة النامية مع إسرائيل أثرها المباشر على علاقات تركيا مع العرب، وفي صيف سنة ١٩٥١، على سبيل المثال وقفت تركيا بجانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، وإذا كان الموقف التركي سليمًا من حيث القانون الدولي، فإنه جاء ضربة للعلاقات التركية المصرية، وأثار انتقادًا مريرًا في مصر، واستمرت هذه العلاقة الصعبة مع مصر بعد قيام الثورة الجمهورية بها. وفي حزيران ١٩٥٤، وجّه رئيس الوزارة التركية، عدنان مندريس، أثناء زيارة له إلى واشنطن، لومًا إلى العرب قال فيه أن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة. وفي خطاب للرئيس عبد الناصر بعد شهرين من ذلك، أعلن بكل وضوح وقوة: "أن تركيا بسبب سياستها الإسرائيلية ممقوتة في العالم العربي".[١٢] في تلك الأثناء هاجر أكثر من (٣٤) ألف يهودي تركي إلى إسرائيل.[١٣]

## ثانيًا: تركيا والأحلاف الغربية

### ١/٢- حلف شمال الأطلسي (الناتو):

تعتبر الأعوام الممتدة ما بين (١٩٤٥) و (١٩٥٢) من أقسى وأصعب الفترات في تاريخ تركيا، إذ إن خروج روسيا السوفييتية من الحرب العالمية الثانية من بين الدول المنتصرة وبدء مرحلة "الحرب الباردة" عقب ذلك، قد أبرز بوضوح الأطماع الإمبريالية للسوفييت تجاه تركيا، وبات استقلالها ووحدة أراضيها تحت تهديد سوفييتي في منتهى الخطورة. وفي هذه الظروف، رأت تركيا أن إنجلترا التي كانت تعتبرها عنصر توازن تقليدي أمام روسيا، أخذت تفقد قدرتها على القيام بهذا الدور، وأن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تظهر كقوة عالمية وحيدة قادرة على وقف المد السوفييتي.

ولذلك، فقد سعت تركيا منذ سنة ١٩٤٥ إلى التحالف مع أمريكا، وقيام روسيا في تلك الأثناء بمحاولات الضغط على كل من إيران وتركيا واليونان سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦ للنفوذ إلى خليج البصرة والشرق الأوسط وشرقي البحر الأبيض المتوسط قد دفع أمريكا للتحرك في وجهها، وذلك فإن إصدار" مبدأ ترومان" في ١٢ مارس ١٩٤٧م، قد خفف من التهديدات السوفييتية على هذه الدول الثلاث، وتعتبر هذه النظرية أولى خطوات الولايات المتحدة الدولية في الشرق الأوسط، ناهيك عن أخذها بالتدخل في مسألة فلسطين في تلك الأثناء. ومع أن نظرية ترومان أقامت روابط استراتيجية بين تركيا وأمريكا، إلا أن تركيا كانت تسعى إلى تعزيز أمنها عن طريق إقامة حلف مع أمريكا في مواجهة التحديات السوفيتية. وكان قيام الولايات المتحدة في ١٤ أبريل ١٩٤٩ بتأسيس "حلف شمال الأطلسي" (الناتو) الذي يعتبر نظامًا أمنيًا جماعيًا قد حذا بتركيا لتكثيف سياستها الخارجية في هذا الاتجاه، وسارعت إلى تقديم طلب الانضمام إليه واستمرت جهودها ثلاثة سنوات، تعثرت خلالها محاولات الانضمام بسبب المعارضة الشديدة لبريطانيا التي لم تكن ترغب في الانسحاب من مصر، وكانت ترغب في جر تركيا إلى جانبها في سياستها في الشرق الأوسط.[١٤]

ولكن الضغط الأمريكي على الحلفاء وخاصةً بريطانيا أدى إلى قبول تركيا عضوًا رسميًا في الحلف في شهر فبراير ١٩٥٢، بعد أن أعلنت التزامها بمبادئه وسياسته، وقد أولى الحلف اهتمامًا خاصًا بالدور الذي يمكن أن تلعبه كعضو فيه، فالموقع الاستراتيجي لهذه الدولة التي تشكل جسرًا يربط أوروبا بالشرق الأوسط إضافة لموقعها على حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية واتساع مساحتها وضخامة جيشها. وخلال الخمسينيات وقّعت تركيا على أكثر من (٥٠) معاهدة مع الولايات المتحدة تعطي للأخيرة بموجبها امتيازات واسعة عسكرية واقتصادية تشكل تهديدًا مباشرًا للدول المجاورة بما في ذلك البلدان العربية. وحتى بداية الستينات تم إقامة (١٥) قاعدة عسكرية ومستودعات أسلحة تابعة للولايات المتحدة وحلف الناتو، إضافة إلى أن المعاهدات التركية الأمريكية تسمح للولايات

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

المتحدة استخدام المطارات والموانئ التركية في أي عمل عسكري ضد دول المنطقة.[١٥]

**٢/٢- حلف بغداد ١٩٥٥:**

يعتبر من الحوادث المهمة التي شكلت نقطة تحول في العلاقات العربية التركية، فقد كانت عامل هدم وتخريب لهذه العلاقة نظرًا لتباين وجهات النظر واختلاف السياسات وبالتالي انعكست على مواقف الطرفين من قضايا الصراع في المنطقة. فقد كانت فكرة إقامة الحلف، أي مخطط إقامة نظام دفاعي يشمل منطقة الشرق الأوسط، أمريكية في الأصل إلا أن تركيا تبنتها وأخذتها على عاتقها، وكانت الخطة الأصلية تقوم على تركيز المنظمة حول مصر، لكن مصر التي كانت نذرت نفسها لإنهاء الحكم البريطاني بها، والكفاح لتحقيق هذا المطلب ولو بالوسائل العنيفة، رفضت المشاركة في هذا النظام.

وفي نفس الوقت كان جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة منشغلاً بفكرة تأمين الحزام الشمالي ضد الاتحاد السوفيتي للمناطق التي تجاوره، والتوفيق بين الحاجة إلى منظمة دفاعية في الشرق الأوسط، والربط بينها وبين حلف الأطلنطي في الغرب وحلف جنوب شرق آسيا في الشرق، مع الاهتمام العميق بالاستقلال القومي الذي كانت الكيانات السياسية الجديدة في المنطقة تحاول نيله. وتبعًا لذلك، فإن دالاس خلال زيارته للمنطقة في مايو ١٩٥٣ ناقش فكرة حلف يقام في المنطقة لتنضم إليه بلاده. وكانت تركيا عضو الحلف الأطلنطي هي حجر الأساس في هذا المشروع،[١٦] أيضًا في كراتشي (باكستان) كان نكسون نائب الرئيس الأمريكي يناقش الطلب الباكستاني بالمساعدة للحماية ضد الهند، وفي النهاية فإن اتفاقا أمريكيا- باكستانيا وقّع في ١٩٥٤، وفي نفس العام وقعت باكستان وتركيا اتفاقًا مؤسّسًا على معاهدة سابقة للصداقة في ١٩٥١، لتبادل المعلومات في حقل التكنولوجيا، ولمساعدة بعضهما البعض في إنتاج الأسلحة والذخيرة وكذلك في حالة الهجوم. وترك باب العضوية مفتوحًا للدول الأخرى الراغبة في الانضمام إليه.[١٧]

وفي نفس الوقت فإن نوري السعيد وقّع اتفاقية للمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة سنة ١٩٥٤، ثم وقعت العراق في ٢٤ فبراير١٩٥٥ حلفًا مع تركيا مشابها للاتفاق التركي الباكستاني، تضمن شرطًا يفتح الحلف للبلاد التي ليست من الشرق الأوسط والمهتمة بأمن المنطقة، أي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكان هذا جوهر حلف بغداد. كان لكل دولة هدفها الخاص من المشاركة في الحلف، الذي اختلف لدرجة كبيرة عن أهداف الدول الأخرى، و كان اهتمام تركيا لتأسيس هذا الحلف من أجل تحقيق الأغراض التالية:

- مضاعفة حجم القوات الغربية في المنطقة، وبالتالي تحقيق المزيد من الأمن لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي.
- إن هذا التحالف سيكون مصدرًا للمزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية.
- إن الحلف الجديد من شأنه أن يؤمن مواصلات تركيا في البحر المتوسط وفي البر عبر دولة مثل العراق، وذلك في حالة انضمام دول عربية إلى صفوفه.
- إن انضمام دول عربية إلى الحلف الجديد من شأنه أن يكسر حدة المواجهة العربية ضد الغرب، وقد يساعد بالتالي على قيام تركيا بدور قيادي في المنطقة.[١٨]

أما باكستان فقد أرادت أن تعزز دفاعها ضد الهند، وأن تتلقى مساعدة اقتصادية وتسليحًا، أما نوري السعيد في العراق فكان يشعر أن التحالف مع حلف الأطلنطي من خلال تركيا قد يعطي العراق مركزًا قياديًا في العالم العربي، ويضمن دعمها ضد الاضطرابات الكردية، ويقوي وضعها المساوم تجاه إسرائيل.[١٩] ولشد العراق إلى هذا التحالف، كانت تركيا مضطرة لتقديم عدد من التنازلات في السياسة الخارجية، كانت بصورة رئيسية على حساب إسرائيل، ومنها رفض إصدار بيان دعم للسيادة الإسرائيلية وأمنها الإقليمي، وإضافة ملحق للميثاق يقول بأن البنود التي تتناول المساعدة العسكرية أثناء الأزمات، نافذة في إطار القضية الفلسطينية، بل ومتصلة بها بصورة خاصة، فقد تضمن الحلف المعقود بين تركيا والعراق شرطًا مقتضاه أن الموقعين يعترفون وينفذون خطة الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين. وجاء رد إسرائيل واضحًا وسريعًا، إذ عبرت عن حقدها على هذه السياسة المناصرة للعرب، وعارضت الحلف منذ البداية.[٢٠]

قبل توقيع حلف بغداد، زار عدنان مندريس، رئيس الوزراء التركي، بغداد عدة مرات ودمشق وبيروت حيث عرض عليهما (سوريا و لبنان) الانضمام للحلف. وكان رد الفعل منذرًا بالسوء. فقد قوبل بالمظاهرات في شوارع بيروت، وبالنقد في البرلمان السوري، وعارضت مصر الحلف بشدة فقد أصدرت الحكومة المصرية بتاريخ ١٦ يناير تصريحًا جاء فيه: أن الحكومة المصرية تعتبر الحلف التركي العراقي "ضربة قوية لوحدة العالم العربي" وقال الصاغ صلاح سالم، وزير الإرشاد القومي، أن مصر قد تصورت العرب على أنهم قوة مستقلة في الشؤون الدولية، وتسعى إلى سياسة خارجية موحدة، وتأخذ على عاتقها مسؤولية الدفاع عن المنطقة من خلال الحل الأمني الجماعي للجامعة العربية، كما اعتقدت مصر أن الدول العربية قد وافقت على هذه السياسة.[٢١] وقد رفض جمال عبد الناصر قبل ذلك بعام دعوة تركية لمناقشة قضية الأحلاف، ورفض بعنف شرطًا في المعاهدة الأنجلو- مصرية (١٩ أكتوبر ١٩٥٤) يسمح للبريطانيين باحتلال قناة السويس في حالة الهجوم على البلاد العربية، وأيضًا على تركيا.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

انضمت إنجلترا إلى حلف بغداد في ٤ أبريل ١٩٥٥، ووقعت اتفاقية جديدة مع العراق تحل محل اتفاقية ١٩٣٠ القديمة، لتجعل المساعدة العسكرية متيسرة لها في حالة الهجوم، وانضمت باكستان إلى الحلف رسميًا في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥، برغم وجود حلف مشابه تمامًا موقع مع تركيا سنة ١٩٥٤، وانضمت إيران إلى الحلف في ٣ نوفمبر ١٩٥٥. وهكذا؛ فإن منظمة دفاعية بدأت فعليًا من خلال مبادرات الولايات المتحدة، قد تجسدت بالكامل بإعطاء إنجلترا وضعًا متميزًا فيها وفي الشرق الأوسط ككل. ويحتمل أن الولايات المتحدة لم تكن سعيدة بهذا الناتج، ولم تتردد في استئصال المملكة المتحدة من الشرق الأوسط عندما قدمت الفرصة نفسها سنة ١٩٥٦.[٢٢] لقد خلق حلف بغداد صراعات عميقة ومطولة في العالم العربي، فقد شعر العرب أنهم مهددون بالانقسام والاختراق بواسطة القوى الموالية للغرب، وحاولوا القيام بإجراءات حامية مضادة.

وفي باندونغ سنة ١٩٥٥ لقي الرئيس جمال عبد الناصر ترحيبًا كبيرًا كزعيم من العالم الثالث، بينما أصبحت تركيا معزولة بسبب دفاعها القوي عن حلف الأطلنطي وهجماتها الساخرة على عدم الانحياز وحياد الاشتراكية والشيوعية. وزاد حلف بغداد من المشاعر الساخطة السورية تجاه تركيا، وكان هو العامل الأساسي الذي دفعها إلى توقيع معاهدة عسكرية للقيادة الموحدة مع مصر في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥، وفي نفس الوقت بدأ أعضاء هذا الحلف المشئوم يمارسون ضغطًا على الأردن للانضمام إلى حلف بغداد، و في زيارته للأردن أعطى رئيس الجمهورية التركية جلال بايار إيحاءً مبالغًا فيه بالوعد إذا تعرضت الأردن لهجوم إسرائيلي. كان واضحًا أن التأييد أو المعارضة لإسرائيل هما الأسباب الرئيسية التي تستطيع تركيا أن تؤثر بهما في علاقاتها بالبلاد العربية، ومع هذا فإن الضغط الذي مارسته تركيا على الأردن أعطى نتائج عكسية، فقد فصل الملك حسين جلوب باشا القائد البريطاني للجيش الأردني وانضم إلى الحركة القومية العربية.

زاد الحلف من خوف مصر من الهجوم عليها، وكان في الحقيقة أحد الأسباب التي أرغمتها على البحث عن السلاح والدعم عند الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٥، إضافة إلى عدوان إسرائيل على القوات المصرية في غزة سنة ١٩٥٤، فيما عرف بالصفقة التشيكية، والتي أضافت رصيدًا ضخمًا إلى الإمكانات العسكرية المصرية.[٢٣] في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ اجتمع أعضاء الحلف دون دعوة بريطانيا، وانتقدوها وطلبوا منها أن تعيد النظر في عملها العدواني، وكانت هذه الحرب سببًا في تقليص الوجود البريطاني في المنطقة، وتركت الشرق الأوسط في اضطراب متزايد. ومنذ ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة تمارس مسؤولياتها في المنطقة، هذه المسؤوليات التي تمثلت في منع امتداد النفوذ السوفييتي والشيوعية في المنطقة بصفة عامة وإيقاف تغلغل "الناصرية" إلى لبنان والأردن.[٢٤] وكانت النتيجة هي صدور مشروع إيزنهاور الصادر في ٥ يناير١٩٥٧ والمصدق عليه من الكونغرس الأمريكي في ٩ مارس ١٩٥٧. وبينما قبل أعضاء حلف بغداد هذا المشروع بما فيهم تركيا، بقيت بريطانيا غير متحمسة له باعتباره نوعًا من التطفل في منطقة تعتبرها منطقة نفوذ تقليدي لها هي الشرق الأوسط.

أفرزت هذه الأوضاع الناجمة عن حلف بغداد، انقسام بلدان المنطقة انقسامًا خطيرًا، وأصبحت سوريا على سبيل المثال في عيون الأتراك مركزًا مسلحًا للعدوان الهادف إلى قلب الأنظمة القائمة في المنطقة، واعتبر حزب البعث الحاكم فيها جهة شيوعية، وشرعت تركيا في حشد قواتها على الحدود، وجرت بعض الغارات البرية والجوية وتبادل إطلاق النار داخل سوريا. وبدا الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت في شكل المدافع الوحيد عن سوريا، وأرسلت مذكرات تهديدية لتركيا، وتحركت قوات سوفييتية تجاهها وتأخّر الانفراج التركي السوفييتي المرتقب. وفي النهاية قدم الاتحاد السوفييتي الموضوع أمام الأمم المتحدة كتهديد تركي لأمن سوريا، في حين حركت سوريا مظاهرات ضخمة في مدنها الكبرى للمطالبة بالإسكندرونة، وأعلنت أن السلام في الشرق الأوسط لن يعود إلا بعد إعادة كل الأراضي العربية إلى أصحابها الأصليين.[٢٥]

وكان هذا التلميح موجهًا إلى تركيا وإسرائيل اللتين كانت علاقاتهما قد تحسنت، كما أن الضغط التركي ساعد على تزايد نفوذ الحزب الشيوعي في سوريا بصورة مؤذية لحزب البعث الحاكم الذي خشي من انقضاض يساري حقيقي، فلم يجد بدًا من الاتحاد مع مصر تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨)، وفي الحال اعترفت تركيا بالاتحاد على أمل تقليل النفوذ السوفيتي ومنع انقضاض شيوعي على السلطة في سوريا.[٢٦] تركت ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ حلف بغداد في فوضى كاملة، ومرة أخرى أرسلت تركيا حشودها العسكرية على الحدود مع العراق، بينما أنزلت الولايات المتحدة مشاة البحرية في لبنان بمساعدة تركية في ١٥ يوليو ١٩٥٨ لمنع انقضاض اليساريين أو الناصريين على السلطة بها، كما تدخلت بريطانيا في الأردن.[٢٧] وجاءت نهاية الحلف في مارس ١٩٥٩ عندما أعلنت العراق ترك عضويتها فيه، ثم تم نقل مقر الحلف إلى أنقرة، وتحول اسمه إلى منظمة الحلف المركزي في أغسطس ١٩٥٩، وأصبح اهتمامه منذ ذلك الوقت محصورًا في مشاكل بلاد الحزام الشمالي.

**٣/٢- تركيا وحرب السويس:**

كانت إسرائيل قد حسمت أمرها بالحرب على مصر باعتبارها العدو الأول لها، خاصةً بعد عقد صفقة السلاح التشيكية مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٤م، وكانت فرنسا قد أقامت جسور التعاون والتواصل بين تل أبيب و باريس، بحيث كانت الاجتماعات متصلة طول الوقت لتنسيق الهجوم على مصر، وتبنت فرنسا تمامًا أن الطريق إلى الجزائر يبدأ من القاهرة. كما كانت بريطانيا قد قررت أن جمال عبد الناصر هو الرمز الحي لتحديات تواجهها في

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

منطقة الشرق الأوسط التي كانت دائمًا منطقة نفوذ بريطانية، ووصل إيدن (وزير الخارجية البريطاني) إلى حد أن طلب من المخابرات البريطانية أن تبحث عن وسيلة لانقلاب في مصر يطيح بجمال عبد الناصر و يجيء بآخر.[٢٨] نشبت حرب السويس بهجوم إنجلترا وفرنسا وإسرائيل على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ في مرحلة صعبة من تاريخ العلاقات العربية التركية من جراء حلف بغداد، لذا فإن موقف تركيا كان إلى حد بعيد خاضعًا لهذا الجو.[٢٩]

وقد صرحت تركيا بإدانتها للعدوان الإسرائيلي حيث ذكر وزير الخارجية التركي "فطين رشدي زولو"في مؤتمر البرلمانيين في بانكوك في أكتوبر ١٩٥٦ بقوله :" لقد تأثرنا من استخدام حلفائنا للسلاح ضد مصر، ومهما يكن فلا يمكن قبول هذه الحركة إلا على أنها إخلال بمبادئ القانون الدولي العام"، وفي الوقت نفسه قررت تركيا سحب سفيرها من إسرائيل، وتم خفض التمثيل الدبلوماسي إلى رتبة مندوبية، وبذلك كانت تركيا تسير على نهج الولايات المتحدة، روحًا إن لم يكن نصًا، بتوجيه النقد للغزو الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي لمصر، وبإجبار الدول الثلاث على التخلي عن مكاسبها، غير أن هذا التدبير التركي لم ينظر إليه أكثر من إيماءة لا تهدئ العرب.[٣٠] كما أن تركيا أعلنت بالمقابل عدم نيتها في الإضرار بعلاقتها الودية وتجارتها مع إسرائيل، ولم يرض هذا الموقف الحكومة المصرية، وقام الإعلام المصري بحملة عنيفة ضد تركيا، قابله رد فعل مماثل من طرف الإعلام التركي.

## ثالثا: السياسة التركية في مرحلة الستينيات حتى سنة ١٩٦٧

بعد أزمة سوريا سنة (١٩٥٧)، وأزمة العراق سنة (١٩٥٨)، واجهت السياسة الخارجية التركية سلسلة من المشاكل في الفترة التي امتدت حتى سنة (١٩٦٥)، ومنذ سنة (١٩٥٩) عاشت السياسة الداخلية بعض التوترات، وكانت أكثر المشاكل جدية بعد ثورة (١٩٦٠) هي قضية قبرص وذلك منذ نهاية (١٩٦٣). وبالطبع أدت هذه التطورات إلى توجيه اهتمام تركيا نحو شؤونها الخاصة، لذا لم تهتم كثيرًا بقضية فلسطين وإسرائيل، وحافظت في نفس الوقت على السياسة التي اتبعتها قبل (١٩٦٠) بصورة شبه كاملة.[٣١]

أنتج النزاع القبرصي وفشل الغرب في مساندة تركيا رد فعل عميق ومتعدد الجوانب بين كل الأتراك، وقد أثار منظر آلاف الأتراك القبارصة اللاجئين المندفعين إلى الأماكن الآمنة للهروب من اليونانيين، وصورة المنازل التركية العديدة المدمرة، واغتصاب الأراضي المملوكة للأتراك القبارصة بواسطة يونانيين مسلحين جيدًا ومدربين، أثار هذا كله فهمًا جديدًا وخلق تعاطفًا عميقًا نحو اللاجئين الفلسطينيين، حيث استجابت تركيا لمختلف نداءات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ضمن إمكاناتها الاقتصادية.

ومن جانب آخر فإن إسرائيل لم تساند تركيا في النزاع القبرصي مسببة نوعًا من الذعر في الدوائر الرسمية، نظرًا لأن أكثر مشاكل تركيا مع العرب نتجت عن اعترافها بإسرائيل وعلاقتها بها. ومع هذا فإن هذا الشعور الأولي من التعاطف تجاه العرب بين (١٩٦٣-١٩٦٤) لم يؤد إلى نتائج ملموسة نظرًا لانحياز العرب إلى الأسقف مكاريوس*، كما أن الرئيس عبد الناصر أرسل أسلحة إلى اليونانيين القبارصة، واستخدمت ضد الأتراك. هذا الموقف المرتبط بالنقص الكامل للدعم في مباحثات الأمم المتحدة سنة ١٩٦٥م أجبر تركيا إلى حد مؤلم على اكتشاف أن سياستها نحو الشرق الأوسط والبلاد المستقلة حديثاً بصفة عامة قد عزلها عن باقي العالم، برغم حقيقة امتلاكها لإمكانات استراتيجية وتاريخية وثقافية تحقق لها الزعامة بين دول العالم الثالث، وعلى ذلك فقد كان التوجه التركي نحو التخلص من العزلة.

وهكذا؛ فإن بعثات النيات الحسنة إلى دول العالم الثالث بدأت في التحرك، وخاصةً إلى دول الشرق الأوسط لشرح الموقف التركي من قبرص، واتجهت إلى العراق والكويت والأردن وسوريا ولبنان ودول جنوب شرق آسيا ودول شرق وغرب إفريقيا، وكذلك إلى أمريكا اللاتينية، كما أرسلت وفدًا إلى إسرائيل لتأكيد العلاقة الطيبة معها. صادق المؤتمر الدولي الإسلامي المعقود في الصومال من (٢٧ ديسمبر ١٩٦٤ - ٢ يناير ١٩٦٥م)، على قرار يدعو إلى اتحاد فدرالي في قبرص مؤسس على حقوق متساوية للأتراك واليونانيين، مما يعتبر دعمًا كبيرًا لتركيا وثمرة من ثمار بعثات النوايا الحسنة. ثم تلقت تركيا دعمًا جديدًا في القضية القبرصية في المؤتمر المنعقد بمكة والذي حضره ستون مندوبًا من بينهم (٣٦) يمثلون عددًا من الدول المشاركة في الأمم المتحدة.[٣٢] وشهدت سنة ١٩٦٦ تطورًا في العلاقات التركية المصرية بناء على رغبة تركيا في تطوير علاقاتها مع البلاد العربية دون الإشارة إلى علاقة تركيا بإسرائيل، وبناءً على هذا أعلن سفير مصر في تركيا على ضرورة تطوير التعايش بين النظامين التركي والمصري مع إزالة الخلافات التي يمكن أن تقف عثرة في طريق العلاقات التركية المصرية، وقد وقعت الاتفاقيات بين البلدين في مجال التبادل التجاري.[٣٣]

وكانت الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٦٧م أو حرب الأيام الستة فرصة عظيمة لتركيا لتطوير علاقاتها بالدول العربية، وأبدت تركيا دقة في حسن استغلال هذه الفرصة، وقوبل موقف تركيا هذا بالامتنان من جانب الدول العربية، فقد كان موقفها أكثر استقلالية، ومرونة، وديناميكية. في الفترة السابقة للحرب أبدت تركيا تفهما للوضع المصري ورفضت الانضمام إلى مجموعة "الدول البحرية" التي كانت تطالب بإعادة فتح خليج العقبة للسفن الإسرائيلية.[٣٤]

أما عن موقف تركيا من حرب ١٩٦٧، فقد تهربت تركيا من اتخاذ موقف واضح ضد إسرائيل ولم تحمل أحدًا المسؤولية، واكتفت باهتمامها بمسألة المحافظة على السلام في المنطقة وكانت تركيا تميل إلى الجانب العربي مع الحفاظ على موقفها المحايد مع إسرائيل، في ذلك الوقت أعربت الدول العربية عن مخاوفها لاتخاذ

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

إسرائيل قواعدها في تركيا في حربها ضد العرب لكن تركيا أعربت في هذا بقولها "إن اشتراك الطائرات الأمريكية الموجودة في هذه القاعدة، في العدوان على العرب سيتعارض مع السيادة التركية ومع الموقف الذي اتخذته تركيا نحو الأقطار العربية في أزمة الشرق الأوسط".[٣٥]

في ٢٩ يوليو ١٩٦٧، تم عقد لقاء في طهران ضم كل من إيران، و تركيا، وباكستان للتباحث حول أزمة الشرق الأوسط، وقد انتهى الرأي في هذا الاجتماع بالإجماع على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة. وأثناء الحرب طالبت تركيا بوقف إطلاق النار بناء على قرارات الأمم المتحدة، وعلى الرغم من هذا استمرت إسرائيل في عملياتها الحربية، في ذلك الوقت قدمت تركيا مساعدات غذائية إلى مصر وسوريا والأردن. وعلى الرغم من موقف تركيا هذا، إلا أنها كانت تحبذ حل المسائل عن طريق المفاوضات وقد لقي موقف تركيا هذا ترحيبًا من البلاد العربية.[٣٦]

## خاتمة

من الواضح أنه برغم تغير الأحداث والوقائع، وتعاقب الحكومات التركية، وكذا أنماط الحكم من عهد الدولة العثمانية فمرحلة الاتحاديين ثم قيام الجمهورية بقيادة كمال أتاتورك وأتباعه، إلا أن السياسة التركية بقيت ثابتة ولو بشكل جزئي تدور حول محور واحد هو خدمة مصالح تركيا بالدرجة الأولى. ففي مرحلة الحكومة الاتحادية لقي الصهاينة مساعدة كبيرة وتشجيعًا من طرف الأتراك، لوجود نفوذ يهودي قوي داخل نظام الحكم، مما مكن اليهود من وضع يدهم على فلسطين مبكرًا، في حين لا نجد لقضية الفلسطينية أثرًا يذكر في السياسة الخارجية التركية في عهد كمال أتاتورك لانشغال تركيا بأوضاعها الداخلية، أما في المرحلة اللاحقة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد لعبت الحرب الباردة دورًا كبيرًا في انحياز تركيا للغرب مما أثر سلبًا على مواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد لعب يهود تركيا دورًا كبيرًا في تحديد نمط السلوك التركي تجاه قضايا الصراع في المنطقة، بحيث يقدر عددهم بـ (٢٤) ألف في مرحلة الخمسينيات يتمركزون في إسطنبول ولهم نفوذ كبير بسبب ثرائهم وموقعهم البارز في الحياة التجارية، والمحتمل أن تكون تركيا شديدة الحفاظ على مجموعتها اليهودية لما لها من نفوذ على الأوساط النافذة في الولايات المتحدة. لهذا كانت تركيا حريصة على عدم إثارة حساسية اليهود، فكانت مواقفها تؤيد إسرائيل والغرب برغم عدم الاتفاق حول حلف بغداد. وذلك حتى فترة الستينيات، حين أدركت تركيا أنها بحاجة إلى دعم العرب في قضية قبرص من جهة، ومن جهة أخرى رغبة تركيا في تأمين مصالحها الاقتصادية في المنطقة، بضمان إمدادات النفط وتسويق البضائع والسلع التركية. ولكن من الضروري التنويه إلى أن الشعب التركي كان يختلف كثيرًا في مواقفه عن مواقف النظام التركي، فقد كانت سلوكياته وآرائه على غرار الشعوب الإسلامية مؤيدة للقضية الفلسطينية.

## الهَوامِشُ:

(١) مجموعة من المؤلفين، **العلاقات العربية التركية من منظور عربي**، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١. ص ٣٠٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٨٦.

(٣) أحمد سعد الدين طربين، **فلسطين تاريخها وقضيتها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣، ص ١٠٥.

(٤) فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، ترجمة: ميخائيل نجم خوري؛ دار قرطبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣. ص ٩٣.

(٥) المرجع نفسه، ص ٩٤.

(٦) إحسان أكمل الدين أوغلي، وآخرون، **العلاقات العربية التركية من منظور تركي**، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية ومركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية بإستانبول، ١٩٩٣. ص٢٥٥.

(٧) أحمد طربين، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٨) إفرايم عنبر، مقال :"**الشركاء الإستراتيجيون الجدد لإسرائيل: تركيا والهند**" ترجمة مصطفى الهواري، **مجلة مختارات إسرائيلية**، العدد ١٦٨، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢٨-٣١.

(٩) هدى محمود درويش، **علاقة تركيا باليهود وإسرائيل وأثرها على البلاد العربية (١٦٤٨-١٩٩٩)**، الجزء الثاني، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٠. ص ٤٤٩.

(١٠) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(١١) هدى درويش، مرجع سابق، ص ٤٧٠.

(١٢) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص ٩٥.

(١٣) عايدة العلي سري الدين، **دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية**، ص ٣٢٩.

(١٤) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(١٥) رهوان، رهوان، **كتابات على هامش العلاقات العربية التركية**، دار الصداقة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٠. ص٧٣.

(١٦) انظر: العلاقات العربية التركية من منظور عربي، ص ٢٨٩.

(١٧) رهوان رهوان، مرجع سابق، ص٧٨.

(١٨) هدى درويش، مرجع سابق، ص ٥٥٤.

(١٩) انظر: العلاقات العربية التركية، ص ٢٨٩.

(٢٠) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢١) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٢٢) انظر: **العلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٢٣) جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩. ص٨٣.

(٢٤) انظر: **العلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٢٥) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٢٦) **العلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(٢٧) انظر: **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢٨) محمد حسنين هيكل، **قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالقة**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٩٨٢. ص ٩٠.

(٢٩) **العلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٣٠) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٣١) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ٢٦٢.- مكاريوس: زعيم القبارصة اليونان.

(٣٢) **العلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٣٣) هدى درويش، مرجع سابق، ص ٥٨٢.

(٣٤) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٣٥) **العلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٣٦) هدى درويش، مرجع سابق، ص ٥٨٣.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449